

سيمتد من 2009 إلى 2013

المخطط الوطني الجديد لمكافحة المخدرات يعلن قريبا

مهمة الديوان الذي يتشكل من 21 عضوا يمثلون 14 وزارة و 3 مؤسسات أمنية و 4 جمعيات وطنية ذات صلة بموضوع محاربة المخدرات هي "وضع سياسة وطنية للتصدي لهذه الآفة ذات الأضرار المتعددة". وحضر أشغال هذا اليوم الإعلامي و التحسيس الذي بادرت به وزارة التكوين و التعليم المهنيين بالتنسيق مع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان ممثلون عن وزارة التكوين و التعليم المهنيين و قطاعات التربية و الشباب و الرياضة و الصحة و الشؤون الدينية و الأوقاف و عن قطاعات العدالة و الأمن و الدرك الوطنيين و الجمارك كما شارك فيه عدد من الجمعيات المهتمة بموضوع مكافحة آفة المخدرات من ولايات ورقلة و الوادي و تمراست و غرداية و إيليزي و تندوف.

من تأثيراتها السلبية على الفرد و المجتمع". وأشار ذات المسؤول في مداخلة أن مصالح الأمن المختلفة حجزت خلال السنة المنصرمة 16595 كلغ من المخدرات و حجزت خلال السداسي الأول من 2008 24 ألف كلغ من المخدرات "مما يؤشر بأن الكمية المحجوزة هذه السنة ستكون ضعف ما تم ضبطه في السنة الماضية" على حد تعبيره و أوضح السيد قاسمي أن المخدرات في الجزائر قد استفحلت خلال العشرية الماضية "لما كانت مصالح الأمن منشغلة بكافة الإرهاب" مما شجع الشبكات الإجرامية "على المضي في نشاطها المخالف للقواعد الشرعية و القانونية". وذكر بإنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و الإدمان في 2002 الذي أصبح منذ سنة 2006 تحت وصاية وزارة العدل موضحا أن

كشف ممثل الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و الإدمان بسورقطة أنه سيستم الإعلان في "القريب العاجل" عن المخطط الوطني الجديد الذي أقرته الدولة لمكافحة المخدرات. وأضاف السيد عيسى قاسمي خلال أشغال اليوم الإعلامي و التحسيس حول الوقاية و مكافحة المخدرات و الإدمان الذي نظمته وزارة التكوين و التعليم و المهنيين أن هذا المخطط سيمتد بين سنوات 2009-2013. وأوضح ذات المتحدث أن "ظاهرة حيازة و استهلاك المخدرات في الجزائر هي في تزايد مستمر" على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لمكافحة هذه الآفة و محاصرتها. و ذكر أن المخدرات "تنتشر في الفضاءات المحمية" كالجامعة و المدرسة وغيرها من الفضاءات الأخرى مما يتطلب "تكاتف جهود الجميع للقضاء عليها و الحد